



الحرية والمساواة التامة بين المرأة و الرجل

نساء 100 الانتفاضة

2022.6 . 23

العدد 100

النساء والحركات الاحتجاجية

اسيل رماح



كما رافقت الانتفاضة ومنذ البداية حملة لتشويه وتسقيط النساء وقد عمل الاعلام الحكومي وكل الاطراف الساندة له وحتى قوى الثورة المضادة المتواجدة داخل الساحات، عملت على تسقيط وتسييف مطالبات النساء بالحرية والمساواة، وقد شنت حملات منظمة لتشويه النساء والناشطات في الساحات.

هنالك حقيقة يجب الحديث بها هي ان الانتفاضة خصوصا قبل دخول قوى الثورة المضادة وبعض الميليشيات الاسلامية للساحة كانت تجسد عملا نضاليا موحدا بين النساء والرجال وكانت جميع ساحات الانتفاضة تخلو من اية حالات تحرش او ما شابه، لكن وبمجرد دخول قوى السلطة الى الساحات كانت هنالك الية منظمة للتحرش والتشويه والمضايقات. بالنسبة لنساء الانتفاضة داخل هذه الحركة الجماهيرية الواسعة، كانت لها رؤية واضحة تجاه قضية المرأة، وقد رسمت سياساتها على ان قضية تحرر المرأة يجب ان تكون من ضمن اولويات الانتفاضة وبالفعل فقد شاركت من خلال العديد من الفعاليات لترسيخ ودعم هذا التوجه في اوساط المنتفضين.

حيث تم اصدار منشور نساء الانتفاضة الذي يمثل الصوت النسوي الثوري الذي يعبر عن طموح وامال النساء التحرريات في الخلاص من القمع والاضطهاد وسيطرة القوى الدينية والعشائرية والقومية الرجعية التي تستغل وتقمع المرأة، وكان لهذا المنشور صدى واسعا ليس على مستوى العراق فحسب بل ان بعض الكاتبات من بلدان عربية شاركن في الكتابة في هذا المنشور.

تشكل الانتفاضة نقلة نوعية على مستوى نضالات النساء من اجل التحرر والمساواة، فبرغم ان هذه الانتفاضة لم تحقق اهدافها التي خرجت من اجلها، وهي اسقاط المنظومة السياسية، الا انها اعادت الثقة وبشكل كبير بإمكانيات النساء وقدرتهن على المشاركة السياسية الفاعلة والقدرة على التغيير، رغم قرون من القمع والاضطهاد.

شكلت النساء واحدة من الركائز الاساسية التي تستند عليها انتفاضة اكتوبر، فاول مرة تشارك المرأة وبهذه الاعداد بحركة احتجاجية سياسية، لتساهم في صناعة حدث جماهيري. لم تكن المشاركة النسوية في انتفاضة اكتوبر مجرد مشاركة ثانوية، تحصر دور النساء في التنظيف والاسعافات الاولى وما الى ذلك من ادوار تحاول الحفاظ على الصورة النمطية للنساء، وهو ما يحاول الكثيرون تصويره وعكسه، انما القضية الاهم هو خروج عشرات الالاف من النساء الى الساحات ومطالبتهن بقيادتهن للكثير من التظاهرات. ومطالبهن السياسية التي تمثلت بإسقاط النظام.

ان اسقاط النظام قد يحمل معنا اخر بالنسبة للنساء التحرريات، فهو بالإضافة الى اسقاط النظام السياسي، كان يعني اسقاط النظام الاجتماعي الذكوري ايضا، واسقاط كل اشكال استغلال واضطهاد المرأة، اسقاط القيم العشائرية والدينية البالية التي مارست ابشع انواع الوصاية والاستغلال خلال قرون من الزمن.

لقد شاهدنا مدنا مثل النجف والبصرة وكربلاء كانت تعاني منها النساء تمييزا واضطهادا كبيرين، ولا يسمح لهن بالمشاركة في الفعاليات العامة، او التعبير عن آرائهن وقناعاتهن، لكن انتفاضة اكتوبر استطاعت ان تقلب هذه الموازين، وشاهدنا نساء يقدن التظاهرات والمسيرات ويعبرن حقهن في الاعتراض السياسي والاجتماعي.

ان قضية النساء والعمال والشبيبة تسير جنبا الى جنب، فلا يمكن لأي طرف من هذه الاطراف ان ينتصر لوحده، وهذه الاطراف بالإضافة الى كل التحررين الثوريين، الذين شاركوا في انتفاضة اكتوبر يشكلون القوى الفعلية داخلها.

تعرضت النساء خلال انتفاضة اكتوبر الى القمع والارهاب الميليشياوي فقد اغتيلت العديد من النساء الناشطات في بغداد والبصرة وغيرها من المحافظات المنتفضة.

النساء الحوامل بين مطرقة الجوع وسندان معابر الموت

لطيفة زهرة المخلوفي



وسجلت نفس اللجنة أن طواير النساء تمتد لمئات الكيلومترات. مشاهد البؤس بصيغة المؤنث هي صور يومية. تظهر النساء العزل وهن يتبن في العراء، ويكابدن سوء المعاملة، وأحيانا يلجأن لاستعمال الحفافات لقضاء حاجتهن خوفا من ضياع فرصة الدخول الى ستة.

تجمع بين هؤلاء قواسم هي الفقر والهشاشة والامية، فضلا عن كونهن معيلات لأسرهن. وتتراوح أعمارهن بين 18 و 50 سنة، مع وجود فتيات قاصرات يخضن غمار تجربة الموت هاته مع أمهاتهن لاكتساب الخبرة والاستعداد لامتحان هذه الحرفة المهمة، نظرا لكونها مصدر القوت الوحيد المتاح.

وارتباطا بالوضع العام بمدينة الفينديك التي تتحدر منها أعداد كبيرة من النساء الحوامل، اندلعت بتاريخ فبراير 2021 احتجاجات شعبية مطالباها الأساسية هي توفير بديل اقتصادي وضمان عيش كريم للسكان. وكان حضور النساء لافتا وهو ما يترجم الغضب والسخط نتيجة إغلاق السلطات المغربية معبر سبته نهاية 2019 دون توفير أدنى بديل للنساء اللواتي يكسبن قوت يومهن من معبر الموت. منذ الوقت الذي صدرت أوامر إغلاق المعبر، بقيت آمال النساء تحوم حول إمكانية توفير الدولة بديلا للمشتغلات فيه. لكن لم تلقى آمال النساء أدنى تجاوب أو التفاتة. أغلق معبر الذل ليتم فتحه مجددا في الشهر الماضي من سنة 2022. لكن واقع ترك النساء وجها لوجه لمكابدة التشرد والجوع من جهة ومخاطر العبور من جهة أخرى واقع لم يتغير.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن الانخراط الواسع للنساء في الاحتجاجات الشعبية التي عاشها المغرب منذ بداية القرن الحالي؛ هو تجسيد لدينامية لا يمكن الاكتفاء بتعليقها بالحيث الواقع عليهن فقط، بل الأهم من هذا هو كونها تضعنا أمام أسئلة جوهرية تعيد رسم خارطة النضال النسوي، تقتحم النساء من خلالها ميادين الاحتجاج على أرضية مطالب صلبة تدمج مختلف أبعاد الهيمنة والاستغلال (الاجتماعي - الطبقي - الجندر - الثقافي - السياسي - الهوية).

تشكل النساء الحلقة الأضعف من حيث الوضع الاجتماعي، فديمومة تأنيث الفقر وسطوة الاستغلال في دائرة الانتاج وإعادة الانتاج هي العنوان العريض الذي يؤطر أوضاع النساء عالميا. وفي ذات السياق سنتوقف عند ملامح من الحيف اليومي الواقع على النساء الحمالات في المغرب، وهو ما أصبح يعرف اليوم بظاهرة "النساء الغال".

تبدأ عملية انتظار الدور في المعبر الحدودي المخصص للمشاة على الهضبة الرابطة بين البحر المتوسط وبين مدينة الفينديك المغربية وسبتة المحتلة. تدخل النساء المنطقة التجارية التي أنشئت سنة 2004 مع الساعات الأولى من الصباح. مهمة النساء هنا هي نقل البضائع وتنفيذ التعليمات.

تحمل النساء البضائع على ظهورهن المقوسة، بعدما لفت في أحياس طويلة كبيرة الحجم ومربوطة بعناية كبيرة لا تحضي النساء ولو بجزء صغير من تلك العناية.

في كل يوم تخرج فيه النساء الحملات للعمل يتهيان لمواجهة الموت المحدث: فشرط اجتياز المعبر خطيرة جدا، وانعدام ظروف العبور الآمن أدت سنة 2018 الى وفاة امرأتين على أعتاب المعبر الحدودي، في حين لفظت المرأة الثالثة أنفاسها نتيجة تدخل الحرس المدني الإسباني.

يصل أحياناً وزن البضائع التي تحملها النساء بين فوق ظهورهن المتعبه إلى 100 كيلوغرام، مقابل أجر يحدد في 100 درهم وفي أحسن الأحوال يتعداه بدراهم معدودة.

يحكم على هؤلاء النساء بالاشتغال مدى الحياة لتأمين القوت اليومي دون الاستفادة من الحماية الاجتماعية أو الصحة.

إن الأوضاع الدونية لاشتغال النساء المغربيات في نقل البضائع صورة مصغرة عن جشع الرأسمال الذي يدوس كرامة النساء ويهين كينونتتهن من خلال فرض هذه المهن الماسة بالكرامة. ولقد شملت حوادث الموت ضغطا نسبيا دفع الى توزيع عربات يدوية تعين النساء. وتم تحديد وزن البضائع في 70 كيلوغرام كحد أقصى للنساء و 80 كيلوغرام كحد أقصى للرجال. غير أن هذه الإجراءات تظل حبرا على ورق أمام جشع المستفيدين من استغلال النساء في معابر الموت. وأشارت الإحصائيات إلى أن التهريب المعيشي يشكل 70% من النشاط الاقتصادي بسبته. وبلغت عائداته سنة 2015 25,7% من ميزانية المدينة. إضافة إلى أن 46% من واردات المدينة نفسها يتم تحويلها الى صادرات توجه للداخل المغربي بما تبلغ قيمته 405 مليار سنتيم سنويا.

وحسب اللجنة الاستطلاعية للبرلمان المغربي، فإن المعبر الحدودي يستقطب ما يقارب 3500 امرأة يتمتعن التهريب المعيشي إضافة إلى 200 طفل قاصر يزاول نفس هاته الهام.